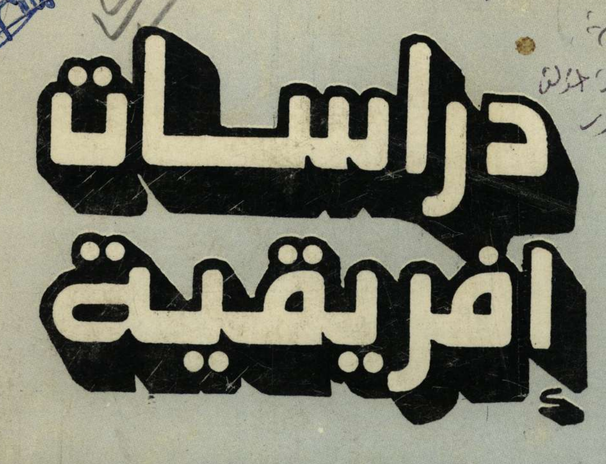




مركز البحوث والترجمة

مجلة بحوث نصف سنوية

في هذا العدد:

العدد العاشر   ديسمبر ١٩٩٣م   جمادى ١٤١٤ هـ

أوجه الخلاف بين النظم الاستعمارية فى إفريقيا
(بريطانيا والبرتغال وفرنسا)

الدكتور عبد الرحمن أحمد عثمان *

أحال العالم الغربى أرض القارة الإفريقية إلى حقول لصيد البشر وذلك فى أعقاب نجاح حركة الكشوفات الجغرافية فى القرن الخامس عشر، وتصرمت القرون والحال كهذه، حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى. ويقدر المؤرخ الزنجى البروفسير دى بوا عدد الزنوج الذين وقعوا فى أيدى تجار الرقيق بمائة مليون إفريقى (١) قتل منهم أثناء حملات القنص عدد كبير وشحن من نجا منهم تحت وطأة السلاح النارى بواسطة عملاء العالم الحر والديمقراطية الغربية إلى أوربا وأمريكا ليعانوا ويلات العبودية فى استصلاح الأراضى عبيداً آدميين جزءاً من مهيئات الأرض المملّكة للشيوخ واللوردات أصحاب الأبعديات الزراعية الشاسعة.

وعندما أثمرت جهود الثورة الصناعية فى أوربا حلت الآلة محل الرجل الإفريقى. بل احتاجت (نسبة لطاقتها الإنتاجية العالية) إلى مزيد من المواد الخام، فأصبحت حاجة الاوربيين للأفارقة تتمثل فى إعداد المواد الخام الأولية فى إفريقيا (٢). هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المشاكل الاجتماعية التى نجمت عن الاستغناء عن الزنوج الأفارقة فى الولايات المتحدة وامتدت إلى بريطانيا (٣) كان لها الفضل فى إقناع الاوربيين بالتفكير فى إرجاع الأفارقة إلى بلادهم واسترقاقهم فى أدغال إفريقيا (٤) لإنتاج المواد الأولية الزراعية والمعدنية سخرة وأيدٍ رخيصة.

ومن مؤتمر برلين ١٨٨٤، انطلق الاوربيون نحو إفريقيا يتنافسون فى الاستيلاء على المساحات الشاسعة من الأراضى، والأرقام العالية من القوى العاملة، فاستحوذت بريطانيا على أكثر من ٢٠٠٢٥ر٧١٩ر٢ مليون ميل مربع يسكنها ٦٥ر٤٣٣ر٦٤٥ نسمة وقد كانت فرنسا أكبر الدول المستعمرة لإفريقيا من حيث المساحة فاستحوذت على ما يقدر

* أستاذ السياسة بجامعة إفريقيا العالمية ورئيس إدارة البحوث بمركز البحوث والترجمة

بـ١٥٠ر١٢٢ر٤ ميل مربع يسكنها ٦٠٠ر١٥٢ر٤٤ نسمة واستعمر البرتغاليون انجولا وموزمبيق وتقدر مساحتها بـ٠٠٠ر٧٧٨ وعدد سكانها ٠٠٠ر٩٥٠٠ نسمة.

تأرجحت السياسات الاستعمارية لهذه البلاد بين الاختلاف والاتفاق. اختلفت الوسائل ولكن اتفقت الغايات. اختلفت الصلة بين المستعمرين والمستعمرات. والأجهزة الإدارية التى أشرفت على تسيير الأمور بها. والفلسفة التى انطلقت منها نظريات الإدارة الداخلية. ولكنها اتفقت فى الأهداف.

أولاً : الصلة بين المستعمرين فى أوربا والمستعمرات فى إفريقيا. تختلف أسماء المستعمرات البريطانية فى إفريقيا ولكن علاقتها جميعاً بالحكومة البريطانية واحدة فجميع الأملاك البريطانية فى إفريقيا - فيما عدا اتحاد جنوب إفريقيا - تابعة لوزارة المستعمرات. ويختلف الأمر فى باريس فالمستعمرات الفرنسية فى إفريقيا كانت تابعة فى بادىء الأمر إلى الحكومة الفرنسية المركزية فى باريس وأصبحت شئونها تناقش فى البرلمان الفرنسى الذى يفد إليه نواب إفريقيون، وقد تنقلت تبعية المستعمرات الفرنسية حتى استقرت أخيراً بوزارة المستعمرات. أما فى البرتغال فقد صدر القانون الذى يحدد العلاقة بين المستعمرات والبرتغال سنة ١٩٣٠ وبموجبه تتبع هذه المستعمرات لوزارة المستعمرات التى تعين الحاكم العام (٥).

وليس فى وزارة المستعمرات البريطانية مجلس استشارى فى هذا الشأن كما هو الحال فى كل من فرنسا والبرتغال بل هى إدارات لشئون مختلفة مثل إدارة الزراعة والاقتصاد والمالية والتعليم والصحة ومشاكل العمل والقانون ويرأس كل منها خبير ويحق له الاستعانة بلجنة أو عدة لجان (٦).

أما فى فرنسا فيوجد المجلس الأعلى لشئون المستعمرات الذى استبدل أخيراً بالمجلس الأعلى لشئون فرنسا فيما وراء البحار- وهو يتكون من حكام ووزراء المستعمرات السابقين وممثلين من وزارات الخارجية والحربية والبحرية وبجانبه المجلس الاقتصادى والمجلس التشريعى ويوازى المجلس الاستشارى الفرنسى المجلس الاستشارى الأعلى للمستعمرات

فى البرتغال وهو يتكون من حكام المستعمرات الذين يتصادف وجودهم فى العاصمة وموظفى المستعمرات المحالين على المعاش وهو ينقسم إلى عدة أقسام للمالية والزراعة وغيرها وبجانبه المؤتمر العام لحكام المستعمرات الذى ينعقد كل أربع سنوات (٧).

وتنفرد وزارة المستعمرات البريطانية بأنها لا ترسل مفتشين ليذهبوا لهذه المستعمرات ليكتبوا تقارير عن إدارتها بل يكلف حاكم المستعمرات بكتابة التقرير السنوى وإرساله إلى بريطانيا.

مما تقدم يتضح لنا أحد الاختلافات الرئيسية بين أنظمة الحكم الاستعمارية الثلاثة ويتركز هذا الخلاف فى صلة المستعمرات بالدول المستعمرة فى أوربا، ففى الوقت الذى تفرد السلطات البريطانية وزارة مستقلة لشئون مستعمراتها، تعتبرها فرنسا ولايات تابعة للحكومة الفرنسية وكذلك الأمر بالنسبة للبرتغاليين.

ثانياً : اختلفت أنظمة الحكم التى انتهجتها الإدارات الاستعمارية الثلاثة فى الإدارات الداخلية للمستعمرات الإفريقية حسب نظرة الاستعماريين وفلسفتهم التى ارتكزوا عليها. فإننا نجد هناك نوعين من أنظمة الحكم، وهما نظام الحكم غير المباشر ، ونظام الحكم المباشر. وينقسم الأخير إلى نظامى الاستيعاب الثقافى الفرنسى والاستيعاب الاجتماعى البرتغالى. وعلى الرغم من أن فرنسا هى أكثر الدول المستعمرة لإفريقيا من حيث المساحة لا من حيث السكان فقد باشرت نوعاً من المركزية المحكمة فى حكمها للمستعمرات – لقد فازت بكل من تونس والجزائر والمغرب ومراكش وإفريقيا الفرنسية الغربية (السنغال وغينيا وساحل العاج والسودان الفرنسى (مالى) والنيجر وفولتا العليا وداهومى والكمرون وجمهوريات إفريقيا الاستوائية الفرنسية ومدغشقر وجيبوتى وكانت سياسة فرنسا إزاء مستعمراتها مبنية على أساس الإدماج أو الاستيعاب (٨). (Assimilation) أى تحويل الإفريقيين مع مرور الأيام إلى فرنسيين لغة وديناً ونظام حياة، وعرف هذا النمط بالحكم المباشر (Direct Rule) لذلك لا نجد الفرنسيين يدربون الوطنيين على أى نوع من الحكم الذاتى (٩). بل يتولى الفرنسيون مقاليد الأمور ويسعون إلى تحويل الشعور الوطنى بفتح

أبواب الثقافة والمدنية الفرنسية أمام الأفارقة لذلك عرف بالاستعمار (الثقافى الفرنسى) فكل إفريقى يسكن المستعمرات الفرنسية مواطن فرنسى له حقوق وعليه واجبات المواطن الفرنسى لذا حاول الفرنسيون إضعاف حواجز الجنس نسبيا إلا من الناحية الاجتماعية فالناخبون فى تلك الأنحاء يرسلون نوابهم إلى باريس (١٠) وقد كان فى الجمعية الوطنية الفرنسية فى آخر الخمسينات ما لا يقل عن ٥٢ نائباً من مجموع النواب البالغ عددهم ٦٢٦ نائباً كما يوجد ٣٨ شيخاً إفريقياً من بين أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسى البالغ عددهم ٣٣٠ شيخا (١١) ويبدو هذا النظام لأول وهلة غير قائم على التفرقة العنصرية على أساس اللون أو العنصر ولكنه نوع آخر من التفرقة على أساس مدى الاستيعاب فى الحضارة الفرنسية. خاصة من ناحية الخضوع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسى بالإضافة للمستوى الثقافى اللغوى اللاتينى وغير ذلك من أساليب التفرقة بين المواطن الإفريقى (Citeyen) وهو الذى يخضع للقانون الفرنسى والإفريقى الرعية (Sujet) وهو الذى يظل خاضعاً لقانونه القبلى أو الدينى وظهر نتيجة لهذا القانون البدائى (Andiqenat) الذى يطبق على الإفريقيين الذين لم يرتفعوا لمستوى الاندماج فى البيئة الثقافية الفرنسية (١٢).

لقد كانت صورة نظام الحكم المباشر الذى طبقته فرنسا فى النصف الأول من القرن العشرين هى أن يشغل الفرنسيون جميع الوظائف ويرسموا جميع السياسات ويعيّنوا وحدهم قضاة وموظفين كباراً وكتبة مع بقاء الجيش عموداً فقرياً للوجود الفرنسى (١٣) إلا أن التجربة قد أثبتت أن الفرنسة الجماعية لجميع الإفريقيين هدف متعذر المنال وسرعان ما أدى استمرار تمسك جانب كبير من الإفريقيين بتراثهم الخاص وكذلك تطور الظروف فى فرنسا والأحوال الدولية فى أوربا- أدى كل ذلك إلى ظهور السياسة التى عرفت بفرنسة النخبة أو المشاركة (Association) ويعتبر جول فرى (J. Ferry) أحد أعمدة هذه النظرية (١٤) وقد رأى أنه يجب إعادة تنظيم العلاقة بين فرنسا والمستعمرات وقد أيد هذه الفكرة ذلك الاتجاه الذى هاجم فكرة القانون الطبيعى الواحد للبشرية فظهرت فكرة التشريع المرن الذى يضم نقاط وحدة وتمايز لمواجهة حاجات كل جماعة تابعة مما يستلزم

تفويض بعض السلطة للحاكم العام. وتقوم سياسة المشاركة على تعاون الإدارة المفرطة – مع بعض الأفراد والهيئات المحلية لخلق زعامات إفريقية تتولى قيادة المجتمع وتصبح بمثابة الوسيط بين الرسالة الفرنسية الحضارية والشعب الإفريقى المتخلف وركزت الإدارة الفرنسية على خلق تلك النخبة المثقفة (Elite) التى تصل بين أوربا وإفريقيا (١٥) وبالفعل نجحت فرنسا فى خلق تلك الفئة التى نسيت فى الغالب أصولها الإفريقية أو تأرجحت على أفضل الأحوال بين الحضارة الفرنسية والإفريقية.

والواقع أن سياستى الاستيعاب والمشاركة تدوران فى محور واحد ولا يختلفان إلا من حيث الدرجة، فى انسجام مع فلسفة الحكم المباشر التى هدفت إلى منح هذه النخبة مجرد سلطات اسمية ونفوذ مظهرى مع الاستمرار فى الاحتفاظ بالسلطة الفعلية طوال الوقت فى أيدى الموظفين الفرنسيين الذين تربطهم بباريس خيوط المركزية المحكمة.

ظلت السياسة الاستعمارية الفرنسية فى طبيعتها سياسة تجارية ترى فى المستعمرات أراضى ملحقة بأراضيها الاوربية اقتصاديا وإداريا وبالتالى سياسيا وكانت أولى وسائل هذا الحكم لتحقيق أهدافه، تنويب الكيانات القبلية والمحلية بأنواعها، مختلفة بذلك عن نظام الحكم غير المباشر (Indirect Rule) الذى رعى هذه الزعامات ومكن لها (١٦).

وتمثل الإدارة الاستعمارية البريطانية نظام الحكم غير المباشر فى إفريقيا وقد تميز نظام الحكم البريطاني بالتفرقة القانونية بين المستعمرة والمحمية ومنطقة الوصاية (١٧) فأما مستعمرة التاج فتعتبر سكانها رعايا بريطانيين وتتبع إداريا لوزارة المستعمرات البريطانية ، أما المحمية فيعتبر أبناؤها أشخاصا محميين أي أجانب فى مناطق الامبراطورية خارج بلادهم وتتبع المحميات وزارة المستعمرات أو الخارجية أو شئون الكمنولث على أن الثورات العنيفة دفعت بريطانيا لتغيير سياستها فى السيطرة القوية والمباشرة (١٨) ومن هنا نشأ نظام الحكم غير المباشر (Indirect rule) الذى عبر عنه وقام بتبريره اللورد لوجارد فى رسالته الشهيرة بعنوان :–

The Dual Mandate in British Tropical (١٩) ويقوم نظام الحكم غير المباشر

على استمرار الاستفادة من النظم الإفريقية باعتبارها هيئات لا مركزية إدارية مع إيجاد التناسق والموافقة بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية الإفريقية وذلك باعتبار الرؤساء والزعماء القبليين مندوبين عن التاج البريطاني الذي تركزت فيه السلطة من الناحية القانونية حيث يكون للحاكم البريطاني حق تكوين قوة الدفاع وفرض الضرائب والمكوس والحق في التشريع وتنظيم ملكية الأرض واختيار الزعماء .

وقد كان من مزايا هذا النظام سهولة التطبيق على الشعوب المختلفة من حيث النظم والحضارة فقد طبقته الإدارة البريطانية في السودان ونيجيريا والكمرون وتنجانيقا وفي اوغندا وكينيا وروديسيا الشمالية وغامبيا وساحل الذهب ويساعد هذا النظام على انخفاض النفقات وقلة الموظفين وفي الوقت نفسه اختفاء مظاهر الاستثمار الرأسمالي الأجنبي بإيهام الإفريقيين بأن حاكمهم من بني جلدتهم . كما ينتقل فيه مصدر السلطة والمسئولية واقعيا في "الناظر" في السودان والاردو في شمال نيجيريا إلي السلطات البريطانية حتى يصبح الزعماء التقليديون في المستعمرات مجرد أشخاص لا سلطة لهم إلا بما يصرح لهم بممارسته من قبل الحاكم البريطاني . وقد كان من أهم عيوب الحكم غير المباشر أو الإدارة (Native Administration) الاتجاه في أحيان كثيرة إلي رئاسات ليست لها شعبية وطنية واستحداث الزعامات في النظم القبلية التي لا تعرف السلطات الرئاسية كذلك خلق نوع من الجفوة بين المثقفين والزعامات التقليدية على نحو ما بين السيد/ عبد الرحمن المهدي في السودان وقيادة مؤتمر الخريجين ولم يتح فرص التدريب على الحكم لعناصر الوعي الوطني[٢٢] ومع هذا فمن أهم مزايا هذا النظام أنه قد لوحظ على الأقاليم التي طبق فيها أن الأحزاب السياسية التي أدارت البلاد فيها اتكأت على تلك الزعامات التي رعاها المستعمر فبدا الأمر كأنه لم يحتج إلى كثير من الاجتهاد ولولا استغلال قادة الأحزاب السياسية لشعبياتهم التقليدية لساعدت صلات الماضي بالنضوج المبكر للإدارات السياسية الجديدة . وإذا أمكننا تلخيص نظام الحكم البريطاني في أنه كان قائما على فلسفة التمايز (differentiation) والاعتراف بأهمية تطور مؤسسات منفصلة عن المنظمات السياسية الاوربية ومناسبة لظروف الإفريقين ومختلفة شكلا وروحا

عن المنظمات الغربية (٢٣) إلا أن هذا التمايز قد تطور فى كل من كينيا وشمال رود يسيا إلى نوع من التفرقة العنصرية حيث وجد نوع من الاستعمار الاستيطانى فرق بين الأوروبيين والآسيويين والوطنيين وقد بلغ هذا النظام أقصي غاياته فى معازل الوطنيين فى جنوب إفريقيا .

أما نظام الحكم المباشر الذى طبقته فرنسا فقد مارسه البرتغاليون أيضا فى انغولا وموزمبيق وقد طبقوا نظاماً من الحكم شبيها لما طبقه البلجيك نظام الوصاية الأبوية (Imperical Paternal)(٢٤) وقد عرف نظام البرتغاليين بنظام الاستيعاب (Assimiladeism) أو التحضر (Civilade) ويقوم على اعتبار المستعمرات جزءاً من الأرض البرتغالية وعلى المركزية المفرطة مع محاولة قتل الروح الإفريقية داخل الإفريقيين وتنمية الثقافة البرتغالية بينهم . مع معاملة تختلف بحسب اعتناق الكاثولكية ، ومعرفة البرتغالية ، لذلك ينقسم السكان إلى متحضرين (Populacae Civilade) وهم الأوربيون ومعظم المولدين وقليل من الآسيويين ونسبة ضئيلة من الإفريقيين ثم السكان غير المتحضرين الذين عرفوا بـ (Pepulacae Naocnilade) (٢٥) .

وكما أفضى نظام الحكم غير المباشر الذى مارسته بريطانيا إلي نوع من أنواع التفرقة العنصرية فقد أفضى نظام الحكم المباشر الذى مارسته فرنسا وعرف عندها بالاستيعاب الثقافى ومارسته البرتغال وعرف عندها بالاستيعاب الإدماجى إلى نوع من أنواع الرق الحديث لأنه بنى عليه فى بدايته فقد ذكر انطونيو اينيس (Antonic Enes) فى التقرير الذى وضعه للإدارة البرتغالية (٢٦) . لست أعتبره (أى الرجل الإفريقى) شيئا يجب أن يباد بسبب ضرورة توفير إمكانات التوسع أمام الجنس الأبيض ، وإن كنت أومن بنقصه الطبيعى وكذلك لست أفهم على أساس أى مذهب أخلاقى أو قانوني يمكن لمشرعينا فى الوطن الأم (البرتغال) أن يبرروا مشاعرهم فى عدم إجبار الإفريقي نصف المتوحش بريئا كان أو مذنبا ، حراً أو أسيراً على العمل من أجل نفسه وفى أن يفرض عليه العمل إذا رفض القيام به طواعية (٢٧) ولقد كانت تلك هى النتيجة التى خلص إليها أحمد سيكتورى وهو يتأمل النظام الاستعمارى فى بلده حيث كتب يقول إن نظام السكان الأصليين

الإفريقيين للعمل الإجبارى فى الورشات وفى مزارع المستعمرين البيض بدون أجر سوى الطعام أو ضربات السوط التي تنهال على المسخرين إذا عبروا عن سخطهم (٢٨) .

لم يكن نظام السخرة الذى أشار إليه سيكتورى قاصرا على النظام الفرنسى فى إفريقيا وحده ، بل لقد طبق هذا النظام فى المستعمرات البرتغالية وفقا لتشريع صدر عام ١٩٣٠م فقد نظمته المادة العشرون من قانون تنظيم شئون المستعمرات البرتغالية وتنص تلك المادة على الآتى :

إنه يجب إرغام الوطنيين على العمل "فقط" فى الأعمال العامة ذات الأهمية العامة والجماعية مما تعود منافعها عليهم أو لتنفيذ الأحكام القضائية ذات الطبيعة العقابية وللوفاء بالالتزامات المادية ويمكن استخدام السخرة فى مجالات الضرورة القصوى مثل : الأعمال العامة إذا لم يوجد العدد الكافى من العمال بالاختيار وللمساعدة عند وقوع نكبة أو نشوب وباء كما يمكن استخدامها لنظافة الأحياء الوطنية والوقاية من الحيوانات الخطرة وزراعة بعض الأراضي في المعارك (٢٩) .

ويدافع البرتغاليون عن هذه السياسات باختلافها عن السياسات البريطانية والفرنسية بأنهم ألغوا حاجز اللون وتزاوجوا مع الوطنيين وأصبح المولودون برتغاليين وفقا للقانون الذى ينص على أن يصبح المولود برتغاليا إذا رغب أبوه فى الاعتراف به غير أن البرتغاليين لم يكونوا يرغبون فى ذلك الاعتراف إذ أنهم استخدموا تلميذات المدارس كمحظيات لهم فأنجب فى أنجولا ٣٥٫٠٠٠ مولد وفى موزمبيق ٣٥٫٠٠٠ مولد (٣٠) أما العناية التى حظى بها المولودون فهى راجعة إلى أن البرتغاليين كانوا يخططون للاستفادة من المولدين فى دوام سيطرتهم ، ولعل ذلك مما تفرد به نظام الحكم البرتغالى فى إفريقيا (٣١) .

سبقت الإشارة إلى أن النظام السياسى البريطانى فى إفريقيا كان قائما علي فلسفة التمايز واختلف عنه فى ذلك الاستعمار البرتغالى وإلى حد ما النظام الفرنسى .

لقد مارس النظامان البرتغالى والفرنسى بدرجات متفاوته فلسفة التوحيد (Identity) وقد علل البرتغاليون ذلك بقوة القوانين فقد صدر قانون عام ١٩١٤م يعرف الإفريقى

المتحضر (المندمج) والذى يمكن أن يعتبر نفسه برتغاليا بالذى يتحدث اللغة البرتغالية ويتخلص من عاداته وتقاليده القبلية والذى يستخدم بانتظام فى أداء الأعمال النافعة [٣٢] وتطور هذا القانون ليضع سمات سياسة الاندماج وفق قانون ١٩٣٦م الذى تابعت فيه الإدارة الاستعمارية إدماج الوطنيين (فى انغولا وموزمبيق) بحكمة لأن الوطنيين – كما يعتقدون – حسب عقليتهم البدائية وملكاتهم ومشاعرهم وأسلوبهم فى الحياة لايصلحون لأن يكونوا برتغاليين لذلك لابد أن يتم إدماجهم عن طريق تعليمهم اللغة البرتغالية وتدريبهم وإكسابهم ديانة المستعمر فإذا وصل الإفريقى إلى مرحلة متحضرة منحت له الامتيازات القانونية تماما كالمواطن البرتغالى [٣٢] ولم يحرز تلك المرتبة من التحضر إلا النزر اليسير من المندمجين الانغوليين والموزمبيقيين إذ تقدر أعدادهم بـ (٣٠٫٠٨٩) من بين أربعة ملايين انغولى و (٤٣٫٥٣٠) من بين ٦ ملايين موزمبيقى حسب إحصاء عام ١٩٥٠ [٣٣] وكان من نتائج ذلك قرار البرتغاليين بإلغاء هذه السياسة وتطبيق سياسة الإدماج الشامل لسنة ١٩٣٥ وغير لفظ المستعمرات بإقليم ما وراء البحار كما نص القانون على إمكانية إنشاء مجلس بلدى فى كل جهة بها أغلبية من الأفارقة المتحضرين .

لقد كانت دوافع الاستعمار وأهدافه حسب ما نقله لوجارد عن جول فيرى هى "أن المستعمرات بالنسبة للأقطار الغنية هى أربح مكان لاستثمار رؤوس الأموال . وقضية الاستعمار بالنسبة للأقطار التى تقتضى طبيعتها الصناعية أن تصدر كميات هائلة من إنتاجها وهى قضية الأسواق [٣٤] لقد اختلفت سياسات الدول الاقتصاديه مرة أخري وفقاً لحجم رأس المال المستثمر. لقد تأرجحت بريطانيا بين حرية التجارة التى يدعو إليها الأحرار وسياسة بناء الامبراطورية التى يتبناها حزب المحافظين ، بينما لجأت فرنسا إلى سياسة استغلالية صريحة معتمدة على عطف الدول عليها بعد هزيمتها فى حرب السبعين وقد كان فقر البرتغاليين أكثر فعالية فى تبرير اتباع السياسات الاستعمارية الصارخة كالسخرة وإن تكن قد مارستها الأخريات بدرجات متفاوتة وقد عبّر كل من الإنجليز والفرنسيين والبرتغاليين عن وجودهم الاستعمارى فى إفريقيا بدعوى أنهم يعملون على تطوير وتحضير وتنمية البلاد المتخلفة. ولم يروج لهذا الزعم أعوان الاستعمار وحدهم

بل إن عدداً كبيراً من المواطنين الشرفاء رغم معاداتهم للاستعمار كانوا يعتقدون فى أن الاستعمار رغم أنه يسلب الإفريقيين جزءاً من ثروتهم الطبيعية نظراً لطبيعته الاستغلالية إلا أن بعض الغنى يعود على السكان بالنفع أو يسبب ارتفاعاً فى مستوى المعيشة غير أن قراءة متأنية فى واقع الممارسة الاستعمارية تجعلنا غير مترددين فيما نذهب إليه من أن الاستعمار ترك الأفارقة فى صورة أسوأ مما وجدهم عليها وقد ردد العامة والعلماء تلك القولة المألوفة فى إفريقيا " قبل أن يأتى الرجل الأبيض كنا نملك الأرض ويملكون الإنجيل فلما جاءت الإرساليات ومن ورائها المزارعون أصبحنا نملك الإنجيل وهم يملكون الأرض(٣٥) .

لقد أصدرت الحكومة البريطانية فى كينيا قانوناً يمنحها حق انتزاع ملكية الأرض باسم صاحبة الجلالة لأى غرض كان وبأى شرط وفى أى ظرف كلما وجد ذلك مناسباً وبالفعل استولى المندوب السامى البريطانى بمقتضاه على الأراضى الخصبة المرتفعة وتصرف فيها بالبيع والتأجير والإعارة للشركات البريطانية ورحلت قبائل الكيكويو إلى الأراضى المنخفضة المجدبة فى معازل إفريقية وكان من الطبيعى أن يعمل الكينيون بعد ذلك فى مزارع الأوربيين كأجراء.

أما فى المستعمرات الفرنسية فقد احتكر المستوطنون الاستعماريون أجود الأراضى إذ زادت الحاجة الاجتماعية للأراضى التى يمتلكها الأوربيون فى الجزائر نحو ٠٠٠ر٦٠٠ر١ هكتار سنة ١٩٠٠ إلى ٠٠٠ر٧٠٠ر٢ هكتار سنة ١٩٥٠ هذا بالإضافة إلى أن مصلحة الدومين الفرنسية تملك ١١ مليون هكتار ولم يبق لأهل الجزائر إلا ٧ ملايين هكتار. وفى إفريقيا الاستوائية ارتفعت مساحات الغابات المقطوعة الممنوحة للمستعمرين من ٠٠٠ر٢٤٠ هكتار سنة ١٩٤٥ إلى ٠٠٠ر٨٧٥ر١ هكتار سنة ١٩٥٢ وفى السنغال نالت ثلاث شركات بمفردها ٩٠ ألف هكتار من الأراضى الزراعية ومليونى هكتار فى الكميرون وبلغت الأرض المنتزعة من الإفريقيين فى ساحل العاج والكميرون والكنغو الأوسط بين ٤٥٪ - ٧٥٪ من مساحة البلاد بأجمعها (٣٦).

أما فى المستعمرات البرتغالية (موزمبيق وانجولا وغينيا) فقد استولت الشركات الخاصة على الأراضى الزراعية وقامت باستخدام الوطنيين سخرة، ولم يكن الهدف من وراء انتزاع الأراضى الخصبة من الأفارقة هو استثمارها لمصلحة الاستعمار فقط بل كانت الإدارات الاستعمارية ترمى من وراء ذلك إلى خلق طبقة من الأفارقة المعدمين والمتعطلين تستطيع استخدامهم فى عمليات التنجيم وأجراء زراعيين وعمال لصناعاتهم سخرة وبأبخس الأجور وأزهدها.

ففى عام ١٩٢٥ كانت مساحة الأراضى المغتصبة من الكينيين ٥ر٤ مليون فدان زرع الأنجليز منها ٣٤٠ فدان أو ما يمثل نسبة ٨ر٨٪ من الأراضى المغتصبة (٣٨).

كما لم تكن الإدارات الاستعمارية تراعى حاجات الوطنيين فى زراعة المواد الغذائية بل كانت تعمل على إجبار المزارعين على إنتاج محصولات اقتصادية تتوخى فيها حاجات المصانع والربح كالكاكاو والبن والمطاط والقطن وقد جاء فى جريدة الأوبزيرفايز فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م " أن زراعة القطن إجبارية لكفاية حاجة المصانع فى أوربا ومن يحاول الامتناع فإنه يتعرض لأفظع الأخطار فيحكم عليه بالسجن أكثر من شهرين ويدفع غرامة تتراوح من ألف إلى أربعة آلاف فرنك فرنسى وذلك بتهمة إهمال الزراعة (٣٩).

ويمدنا تقرير هيئة الأمم المتحدة بأرقام عالية تكشف عن الزيادة المطردة فى تصدير المواد الغذائية من إفريقيا فى الوقت الذى ينخفض إنتاجها منه فقد ازداد الصادر من الحبوب بما قيمته ٩ر٧٥ مليون دولار سنة ١٩٥٠ إلى ٨ر٨٤ مليون دولار سنة ١٩٥٣ والفواكه من ٩٠٢ مليون دولار إلى ١١١ مليون دولار والسكر من ٧ر٦١ مليون دولار للفترة نفسها رغم أن إنتاج الأخير انخفض من ٦٪ إلى ٧ر٥ ٪ من الإنتاج العالمى. كما أن نصيب السكان فى شمال إفريقيا من الحبوب قد انخفض منذ سنة ١٨٧٠م بالنسبة للفرد الواحد من ٥٠٠ كيلوجرام إلى ٤٠٠ كيلو سنة ١٩٠٠م ثم من ٢٥٠ فى سنة ١٩٤٠م إلى ٢٠٠ كيلوجرام سنة ١٩٥٣م وأن ما يصيبه الفرد من الغذاء أصبح ١٩٤٣ وحدة حرارية بدلا من ٢٥٠٠ وحدة التى هى الحد الأدنى الضرورى لجسم الإنسان (٤٠).

وكما كان متوقعاً فإن اغتصاب الأراضى وفرض زراعة الغلال الاقتصادية بها وتصدير ما ينتج من الغلال الغذائية يستتبع ضرورة أن ينال الرجل الإفريقى دخلا يمكنه من شراء حاجياته إلا أن الأجراء الإفريقيين كانوا يتقاضون أزهد الأجور فى العالم إذ أنهم يحصون مقابل القيام بنفس العمل على أجور تقل عن أجور الاوربيين من ١٠ إلى ١٥ مرة وفى نشرة النشاطات الاقتصادية فى إفريقيا (١٩٥٠ - ١٩٥٤) التى تصدرها هيئة الأمم المتحدة أن متوسط الأجور فى شمال روديسيا للمشتغلين بالتعدين فى ١٩٥٢ يبلغ (١٢٦) شلن للإفريقيين و ٢٠١٠ شلن للأوربيين عن نفس العمل ورغم إضراب عمال المناجم فى سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٥٥ إلا أننا نجد أن العمال الأوربيين يتقاضون ١٠٥ جنيهات مقابل ٦ جنيهات فقط للأفارقة ولذلك ارتفعت أرباح شركة إفريقيا المتحدة البريطانية من ٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ إلى ٤٩ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٥٠ (٤١).

كما جاء فى بحث الاقتصاد المالى فى إفريقيا الاستوائية (نطاقه وتركيبه) لعام ١٩٥٥ الذى أجرته هيئة الأمم المتحدة (٤٢) بلغ نصيب الأهالى فى الكنغو البلجيكى من ١٠٪ إلى ١٥٪ من مجموع دخل المؤسسات الخاصة. بينما يرتفع نصيب الأجانب إلى ٧٥٪ ويجب أن نتذكر أن الاستعمار البلجيكى يعمل على رفع أجور عماله مقابل عدم إشراكهم فى أى مسائل إدارية أو سياسية. وفى كينيا يبلغ الأجانب ١/٢(نصف)٪ ويحصلون على ما يقارب ٨٠٪ ويحصل الآسيويون على ١٥٪ ويحصل الأفارقة على ٥٪ وفى روديسيا الشمالية يحصل الإفريقيون الذين يشكلون ٩٩٪ من السكان على أقل من ٥٪ من دخل المؤسسات الخاصة.

وهناك الضرائب المرهقة (المباشرة وغير المباشرة) التى فرضت على الإفريقيين فى صور عديدة ومتباينة فهناك ضريبة الرأس والعشور والكوخ (العتب) (٤٣).

ويقدر المهتمون بالاستثمار الغربى فى إفريقيا أن رأس المال المستثمر فى إفريقيا بين الأعوام ١٧٥٠- ١٨٨٠ قد تضاعف خمس مرات من ٢٠٠ مليون جنيه إلى ألف مليون. وتضاعف مرة أخرى فى سنة ١٩٠٥ ثم إلى ٤٠٠٠ مليون سنة ١٩١٣ ويلغ دخل هذا المال

٩٠ مليون جنيه سنة ١٨٢٠ وارتفع إلى ١٧٦ مليون جنيه سنة ١٩١٢ ثم إلى ٢٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٢٩م (٤٤).

ومن هنا نستطيع أن نكشف زيف الدعاوى التى تقول بأن الاستعمار قد عمل على تنمية البلدان الإفريقية وإلحاقها بركب الحضارة والتطور. وبالنظر إلى الخدمات التى قدمها المستعمر للرجل الإفريقى فى مجالى التعليم والصحة يتضح لنا المزيد من الزيف فبالنسبة للتعليم نجد أن نسبة التعليم فى الجزائر التى تفردت بنوع من الاستعمار الاستيطانى الفرنسى والتى اعتبرتها فرنسا جزءاً منها تبلغ نسبة الإلمام فيها بالفرنسية ١٢٪ وفى مراكش ١٠٪ وفى إفريقيا الغربية الفرنسية ٦ر٧٪ وفى إفريقيا الفرنسية ٧ر٤٪ (٤٥).

أما المستعمرات البريطانية فقد اعتمدت الإدارات الاستعمارية على المبشرين فى العملية التعليمية ولم يكونوا يرغبون فى تعليم الأهالى أكثر من المبادىء المسيحية على نحو ما كان فى جنوب السودان وتزويد الإدارة الاستعمارية بالإدارة الوسيطة كما حدث فى شماله (٤٦) مما اضطر سكان الشمال لافتتاح المدارس الأهلية عن طريق جهود مؤتمر الخريجين وقد مارست الإدارة البريطانية فى كينيا نوعاً من التفرقة فى التعليم : مدارس البيض التى كان نصيب التلميذ فيها ٧٢ جنيها سنوياً مقابل مدارس السود التى كان نصيب التلميذ فيها ثلاثة جنيهات.

وفى مجال الرعاية الصحية فإنه يوجد طبيب واحد لكل ٣٦ ألف شخص فى إفريقيا الاستوائية ولكل ٥٠ ألف شخص فى غينيا ولكل ألف شخص فى نيجيريا لذلك بلغت نسبة الوفيات فى الجزائر ١ر١٨ ٪ بينما بلغت بين الفرنسيين المقيمين فى الجزائر ٤ر٥ ٪ وارتفعت هذه النسبة فى الأقاليم الريفية فى إفريقيا الغربية ٦٠ ٪ و ٧٥٪ فى بعض مناطق ليبيريا (٤٧).

وبناء على ما تقدم يتضح لنا أن أهداف ودوافع الاستعمار واحدة وإن كانت هناك اختلافات فى الدرجة التى نفذت بها السياسات الاقتصادية حسبما اقتضت الحاجة والضرورة فالنظام البريطانى الذى دفع بالشركات البريطانية ذات الأموال الضخمة

كشركة شرق إفريقيا البريطانية كان لا بد له أن يخفى دوافعه الاستعمارية بالإدارات الأهلية التى تمكنه من استغلال الإنسان والأرض وإيهام الأفارقة بأن حكامهم من بنى جلدتهم.

ولما كانت فرنسا دولة زراعية يقوم اقتصادها على الملكيات الصغيرة فشأن هذا النوع ألا تستوعب فيه رؤوس الأموال الضخمة التى تساعد على قيام مشروعات كبيرة فى المستعمرات وهذا ما اختلفت المستعمرات الفرنسية فيه عن المستعمرات الإنجليزية إذ قامت فيها طبقة من المستعمرين الفقراء الذين يعارضون كل إصلاح يرمى إلى تقدم الأهالى أو منحهم نوعاً من اللامركزية فى الحكم وقد كان ذلك سبباً فى ظهور الحكم المباشر.

وفى المستعمرات البرتغالية ظهر نوع من الاستغلال والرق الحديث نسبة لفقر البرتغاليين وسعيهم بالارتزاق من جهود الرجل الإفريقى لذلك اتجه تفكير البرتغاليين لخلق جنس هجين لتمديد فترة بقائهم فى القارة فظهر نظام السخرة والمولدين.

وغنى عن القول فقد ارتبطت نظم الإدارة الاستعمارية داخل المستعمرات وصلتها بالدول المستعمرة بنوع الاستثمار وحجم رأس المال المستثمر فيما وراء البحار.

الهوامش

١- مشيل كامل : الإستعمار فى إفريقيا (القاهرة : مؤسسة نصار للتوزيع والنشر ١٩٦٣) ص ٣٤.

٢- كوامى : نحو تحرير المستعمرات : ترجمة عبدالعزيز عتيق - (القاهرة : ١٩٥٨) ص ٤٧.

٣- History of West Africa, Edited by Ajayi, (London) 1974, P. 36.

٤- استراتشى : نهاية الاستعمار ، ترجمة حسين الحوت وآخرين (القاهرة : ١٩٦٧) ص ٦٩.

٥- زاهر رياض : الاستعمار الاوربى لإفريقيا فى العصر الحديث،
(القاهرة : مكتبة الجامعات للنشر) ص ٣٠، ٣١، ٣٢.

٦- Ajayi and others:" The Colonial System 1919-39"
History of West Africa, opcit 514 - 517.

٧- Ibid P.P. 542, 57.

٨- Ibid 568.

٩- Michael Cronider, Sengal, Study of French
Assimilation Policy, London 1967 P. 35-7.

١٠- Ibid P. 40 -43.

١١- Journal official, Debates of the second Constituent.
Assembly second sesion 18-12-42

١٢- زاهر رياض، الاستعمار، مرجع سابق ص ٣٩.

١٣- Haily, An African Survey (Revised) (London 1957) P. 150.

١٤- نزيه نصيف ميخائيل : النظم السياسية فى إفريقيا تطورها اتجاهها نحو الوحدة

(دار الكتاب العربى القاهر ١٩٦٧) ص ٢٢.

١٥- د. عودة عبدالملك : السياسة والحكم فى إفريقيا : (القاهرة ١٩٦٤)

ص ١٦٣ - ١٧٠.

١٦- Muddathir A/Rahim, Nationalism and Imperialism in The Sudan (

P.

١٧- د. زاهر رياض : الاستعمار الأوربى فى إفريقيا فى العصر الحديث

مرجع سابق ص ٣٣.

١٨- Sithole, African Nationalism, (Cape Town, 1959 P.35)

١٩- Celeman: "Nationalism in tropical Africa"June 1954. in the American Political Scie nce Review-

٢٠- د. عبدالملك عودة : السياسة والحكم فى إفريقيا : مرجع سابق ص ١٣٤.

٢١- نزيه نصيف : النظم السياسية فى إفريقيا : مرجع سابق ص ٢٠.

٢٢- دكتور أحمد إبراهيم دياب : تطور الحركة الوطنية فى السودان ٣٨ / ١٩٥٢

(بغداد ١٩٨٤)، ص ١٩١ .

٢٣- Haily, an African Survey Op.cit P.150.

٢٤-

٢٥- د. فؤاد صقار : التفرقة العنصرية فى إفريقيا (القاهرة) ص ٣٥ ،٢٥١.

٢٦- د. راشد البراوى : الرق الحديث فى إفريقيا البرتغالية : ط ١

(دار النهضة العربية القاهرة) ص ٥٧.

٢٧- راشد البراوى : الرق الحديث : مرجع سابق - صفحة ٥٧ .

٢٨- أحمد سيكتورى : إفريقيا والثورة : ترجمة مجموعة من الاختصاصيين (دمشق ١٩٦٧) ص ٣٢ .

٢٩- راشد البراوى : مرجع سابق ، ص ١١٧ .

٣٠- راشد البراوى ، نفسه ، ص ٦٤ .

٣١- William Mintor; potuqese, Africa and the West (Philip Pank Press Ist 7) P.18.

٣٢- 21Ibid P.21.

٣٣- Ibid P. 27

٣٤- Ndabaingi Silhab, African Nationalism(London 1959) P. 30.

٣٥- Euqard: Dual mandate in Tropical Africa,in Wallbanee, Conlem . poray Africa New York 1956. P. 120, 121

٣٦- ميشيل كامل : الاستعمار فى إفريقيا : مرجع سابق ص ٣٠ .

٣٧- حسنى أحمد : تاريخ الاستعمار البريطانى فى كينيا، (دار الكتاب العربى القاهرة ص ٤٤)

٣٨- ميشيل كامل : الاستعمار : المرجع أعلاه ، ص ٢٥ .

٣٩- Ibid P. 29.

٤٠- Ibid. P. 30.

٤١- Ibid. P. 30.

٤٢- Ibid. P. 30.

٤٣- هيئة الأمم المتحدة : الاقتصاد المالى فى إفريقيا الاستوائية : نطاقه وتركيبه ١٩٥٥) ص ٤٤ .

٤٤- ميشيل كامل : الاستعمار فى إفريقيا : مرجع سابق ، ص ٤١ .

٤٥- زاهر رياض : الاستعمار الأوربى لإفريقيا (القاهرة مكتبة الجامعات للنشر ١٩٩٠) ص ٢٨ .

٤٦- ميشيل كامل : المرجع أعلاه ص ٤٣ ،

6Mohammed Beshir, The Southern Sudan,(London1986)P.50.

٤٧- حسنى أحمد : تاريخ الاستعمار : مرجع سابق ص ٣٦ .

٤٨- ميشيل كامل : الاستعمار فى إفريقيا : مرجع سابق ص ٤٤.

***